مدير الدفاع المدني العام في حديث لـ(المدى):

لا نملك أجهزة متطورة لمعالجة القنابل غير المنفلقة

اللواء عبد الرسول جاسم الزيدي

أكد اللواء عبد الرسول جاسم الزيدي مدير الدفاع المدني العام أن الدفاع المدني يؤدي واجباته بكل الظروف وقد واجه صعوبات كثيرة وخاصة في بغداد ومنها الحرائق والانفجارات حيث قدم الدفاع المدني الكثير من الشهداء والجرحى على هذه المسيرة.

وأضاف في حديث خاص لـ(المدى) أثناء افتتاحه بناية الدفاع المدني في السماوه ان الدفاع المدني يعتبر جزءا من خطة فرض القانون ضمن عمليات بغداد.

السماوة/ عدنان سمير

وقال كما تعلمون ان الدفاع المدني جهاز مرتبط بوزارة الداخلية والوزارة هي العمود الفقري لخطة فرض القانون وقد تلقت الدائرة الدعم الكبير من رئيس الوزراء حيث خصص لها مبالغ لتطوير ابنية الدفاع المدني وسنباشر بشراء عجلات أطفاء متطورة وعجلات اسعاف حيث سيتم توريد عجلات من مناشئ متطورة وقد أشرفنا مع وكيل الوزارة للقوة الساندة على مراحل صناعة هذه العجلات وقد وصلت ١٨ عجلة من هذه الشحنة وفي الطريق العجلات الاخرى.

ومضى الى القول لقد استوردنا عجلات روزن باور المانية الصنع ونمساوية المنشأ وزرنا مصانع روزن باور في مدينة لينز في النمسا وأشرفنا على صناعة هذه الاليات وهي ضخمة وعملاقة للتدخل والاسناد وأثبتت جدارتها في حرائق اللطيفية والدورة وقد وصل منها ١٨ عجلة وزعت على فرق دفاع بغداد وقسم منها على المحافظات ونحن الان بأنتظار الوجبة الثانية منها حيث يبلغ العدد الكلي ٤٤ عجلة. كما وقعنا عقداً مع نفس الشركة لاستيراد ٣٥ عجلة. كما لدينا عقد مع مصنع عجلات سنوكر العملاقة لتسلق البنايات العالية ولدينا عقد اخر مع شركات يابانية وشركات اجنبية اخرى لاستيراد معدات انقاذ سريع بالاضافة الى النقار.

و أكد ان دائرة الدفاع المدني تتحمل حتى واجبات امانة بغداد اثناء الانفجارات وما الى ذلك لاننا لاننتظر امانة بغداد لمعالجة الوضع بالرغم من وجودها فهي لم تشارك لأسباب نجهلها.

وأشار إلى ان الدفاع المدني حصل على المرتبة الاولى في مؤتمر اجهزة الحماية المدنية بالمغرب.

وحول امكانية المديرية للسيطرة على الحرائق الكبيرة قال اللواء الزيدي أن حريقا حدث في لندن اصغر من حريق محطة وقود اللطيفية وحريق لندن أستوجب اطفاءه سبعة ايام اما حريق اللطيفية فتم اطفاؤه خلال ٢٤ ساعة وبأقل الخسائر بل لم ندفع اي خسائر بالارواح والاموال كما لاننسى حرائق الشورجة ومصفى الدورة والمستنصرية والخلاني وشارع المتنبي واخر ملحمة كانت ملحمة مصفى بيجي.

ونحن سعداء لزيارتنا لمحافظة المثنى وسرنا حضور جريدة المدى لأننا متابعون لهذه الجريدة منذ وقت ليس بالقصير.

ان الزيارة تأتي تزامنا مع اعياد شعبنا بأعياد الجيش والشرطة وتنفيذ توجيهات الوزير بزيارة مفاصلنا في كافة ارجاء العراق والاطلاع على الواجبات وجاهزية فرق الأطفاء واداء واجباتها لانها واجبات حيوية ومهمة في الحفاظ على ارواح المواطنين وممتلكاتهم الخاصة والعامة وحماية اقتصاد البلد وادامة عجلة الانتاج فضلاً عن ان هناك الكثير من المعالجات الانسانية التي تؤديها هذه المديرية كحملات التبرع بالدم وإغاثة المنكوبين والمشاركة مع جهد الدولة ايام الفيضانات والزلازل والكوارث.

واشاد بالكفاءات والشركات والمقاولين العراقيين الذين قدموا الجهد والدعم للدفاع المدني حيث اخذوا على عاتقهم بناء مشاريع كانت بغاية الجودة.

بشأن معالجة القنابل غير المنفلقة منذ الحرب العراقية الايرانية وحرب عام ١٩٩١ .

قال واجبات الدفاع المدني كثيرة ومن ضمنها معالجة القنابل غير المنفلقة والذخائر الحربية وأقول بكل صراحة لايمتلك الدفاع المدني اجهزة متطورة لمعالجة هذه القنابل بالوقت الحاضر وهو بعد احداث ٢٠٠٣ كان يمارس واجبات الدفاع المدني بوسائل بدائية وبمساعدة القوات الصديقة وبالعلمية والخبرة القديمة المتراكمة لديهم نقوم بأبطال هذه الذخائر والمتساقطات وتسليمها لقوات التحالف

وقال: وضعنا خطة في عام ٢٠٠٧ لاستيراد اجهزة متطورة ولكن لم يحالفنا الحظ بتخصيص مالي لهذه الاجهزة وفي هذه السنة نحن بأنتظار المصادقة على الميزانية بتخصيص الاموال اللازمة لشراء هذه الاجهزة. وأن مخلفات الحروب تركت أثقال كبيرة حيث يوجد هناك آلاف القنابل والمواد المتفجرة التي راح ضحيتها الكثير من الابرياء لعدم معرفتهم بها وخطورتها وعليه يجب رفعها.

❖ بهذه الامكانيات المحدودة لديكم كيف ستتم معالجتها؟

- بالخبرة الموجودة لدى رجالنا.

واؤكد ان الدفاع المدني لايملك اجهزة للمعالجة بهذا المستوى ولم تحصل لدينا اي حادثة اثناء المعالجة بسبب الخبرة المتراكمة لدى رجالنا.

❖ مع استيرادكم للاجهزة والمعدات هل هناك دورات لتطوير الملاكات العاملة في الدفاع المدني لتتمكن من استخدام هذه الاجهزة المتطورة؟

- الدفاع المدني الان بحال متميز ومتقدم من ناحية التدريب ولدينا ملاك مدرب وفق منهج علمي متطور اما في هندسة الاطفاء لدينا مع دولة عمان اتفاق للتدريب من خلال ملاك انكليزي موجود هناك وقد اقيمت دوره على مدى (٢١٠) أيام من خلال ثلاث وجبات شارك فيها ضباط ومنتسبين في كل وجبة استمرت (٧٠) يوماً حيث انتهت الوجبة الاخيرة التي ستتخرج غداً اضافة الى انه لدينا برنامج مع دول حلف الناتو و دول اخرى.

❖ هل قدمت منظمة اليونسيف التابعة للامم المتحدة الدعم لكم سواء كان في الاموال او المعدات او الدورات للارتقاء بعمل الدفاع المدني؟

- لدينا برنامج تعاون مشترك عن طريق قسم الاعلام في الدفاع المدني مع اليونسيف والهلال الاحمر والمنظمات الانسانية ولا يوجد هناك اي دعم مالي او تقديم اجهزة ولكن قدمت لنا الخبرات والمعلومات التي افادتنا في عملنا.

*** نأمل زيادة التخصيصات المالية لدعم عملنا**

*** سنباشر شراء عجلات إطفاء متطورة وعجلات إسعاف حديثة**

بحضور وزارات البيئة والتعليم العالي والموارد المائية وبرلمانيين ومستشارين واكثر من مئة باحث

مؤتمر التحديات البيئية: إعتماد التشريعات الجديدة على أساس متطلبات الأزمة المستدامة

مبادرة رئيس الوزراء الزراعية والمائية بددت الكثير من مشاكل المشهد البيئي

مئة زمالة من استراليا وتكريس القرض الايطالي للحصول على معدات زراعية

بغداد/ المدى

ألهبت البحوث والمناقشات التي شهدتها جلسات مؤتمر التحديات البيئية في العراق الذي نظمته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع منظمة طبيعة العراق، حماس الشخصيات العلمية والأكاديمية والرسمية التي شاركت في أعماله، وبددت قسوة الأجواء الثلجية التي غطت مدينة السليمانية والجبال المحيطة بها طوال مدة المؤتمر.

وأجمع المشاركون في المؤتمر على إن التحديات الجسيمة التي تواجه البيئة، ومعدلات التلوث غير المسبوق الذي تعاني منه حالياً، بحاجة إلى جهد محلي ودولي استثنائي ومكثف، لوقف التدهور الخطير الذي تعاني منه بيئة العراق، ومعالجة آثاره وتداعياته التي تهدد العراقيين الآن ومستقبلاً.

وناقشوا في المؤتمر، الذي أقيم في السليمانية للمدة (١١-١٢) كانون الثاني الحالي، (١٧) بحثاً عالجت مواضيع بيئية متنوعة، ركزت بنحو كبير على موارد العراق المائية، والأهوار العراقية، والتنوع البيئي، وتردي نوعية مياه الأنهار، والتأثيرات الخطيرة للتلوث على صحة العراقيين ومستقبلهم، والتشريعات البيئية، وغيرها من المواضيع.

الحاجة إلى إستراتيجية وطنية

أكد وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي د.عمار عزيز محمد علي، في كلمته التي استهلت بها أعمال المؤتمر، إن حماية البيئة وتحسينها يعد من أعمال الذود عن حاضر العراق ومستقبل الأجيال الجديدة، لأن الآثار السلبية للتدهور البيئي، امتدت على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وباتت تتطلب رؤية إستراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار دمج جميع السياسات المحركة لقوة المجتمع، بهدف إعادة توجيهه نحو خطط ترقى إلى مستوى التحدي الذي تمثله الثورة العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم حالياً.

وبين إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تسعى إلى: تقييم أنشطة البحث العلمي لرسم برنامج وطني لحماية البيئة العراقية وتحسينها. وتعميق التعاون بينها وبين والوزارات الأخرى والمنظمات العلمية الإقليمية والدولية ذات العلاقة في هذا المجال. وتنسيق الجهود الحثيثة لإشراك الوزارة ووزارات البيئة والزراعة والموارد المائية والمنظمات الدولية في برنامج التعاون العلمي للخروج برؤيا مشتركة.

تنفيذ برنامج وطني لإنعاش الاهوار

والاستفادة من الطاقات والملاكات المتوفرة في الجامعات، ومراكز البحث العلمي وتصعيد وتائر الأداء وتشجيع روح المبادرة العلمية الخلاقة والأخذ بأيدي العلماء والباحثين ضمن مجالات البيئة وتحسينها للذود عن عراق المستقبل..

والتنسيق والتعاون بين الجامعات العراقية وبين منظمة طبيعة العراق للتصدي لمشاكل البيئة في العراق وتأسيس مجلس أعلى يأخذ على عاتقه متابعة القضايا الملحة في مجال البيئة وإيجاد الحلول المناسبة لها والعمل على زيادة الوعي والثقافة البيئية.

من يعيد للعراق حقه المائي؟

شهدت جلسة الافتتاح ثلاث محاضرات تعاقب على إلقائها مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي د.محمد عبد الله النجم، ببحثه الموسوم ((التحديات التي تواجه مستقبل الثروة المائية في حوضي دجلة والفرات وعلاقتها بالقانون الدولي))..

ومدير عام منظمة طبيعة العراق د.عزام جواد علوش ببحثه عن واقع الأهوار وسبل إنعاشها..

ود.عبد الحميد محمد جواد العبيدي ببحثه الموسوم خطط العمل البيئية وأولويات العمل، اتسمت بالحيوية وملامسة أكثر من وتر حساس لدى المشاركين رسميين كانوا أم أكاديميين أم متخصصين.

وخلصت النقاشات التي شهدتها الجلسة، إلى ضرورة المطالبة بحقوق العراق المائية المكتسبة منذ أكثر من خمسة آلاف سنة، والضغط على دول الجوار بنحو مباشر أو غير مباشر، من خلال العلاقة مع الدول الصديقة والشقيقة، لتوقيع اتفاقيات عادلة لتقاسم المياه، مع ضرورة التأكيد على نوعية المياه الواردة وكميتها في آن معاً.

إنعاش الأهوار

وطالبوا بضرورة تنفيذ برنامج وطني لإنعاش الأهوار وإعادة الحياة لها، للتخفيف من آثار الكارثة البيئية الناجمة عن تجفيفها، مستعرضين أكثر من رؤية واعدة بهذا الشأن أبرزها ما طرحه المدير العام لمنظمة طبيعة العراق د.عزام جواد علوش، وما تضمنته مبادرة رئيس الوزراء من رؤى إستراتيجية للواقع الزراعي والمائي.. وشددوا على أهمية مراعاة مشاريع إعادة الحياة للأهوار لأسس عصرية تنعش بيئتها،.. مع مراعاة نوعية المياه، وكميتها، وتوقيت إطلاقها نهاية الشتاء إلى بداية الربيع، والتنوع الأحيائي في المنطقة، وضرورة التركيز على الاقتصاد الاجتماعي والتنمية المجتمعية المستدام. كاشفين عن إمكانية استرجاع (٧٥٪) من الأهوار، اعتماداً على موارد العراق المائية الذاتية، إذا ما وجدت الإرادة السياسية لذلك.

مياه لا تصلح للاستهلاك الحيواني

وحذروا من خطر التردي المستمر في نوعية مياه دجلة والفرات، وعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري بل وحتى الحيواني!!!، في الكثير من المناطق، لاسيما في وسط العراق وجنوبه.. محذرين من مغبة عدم تدارك الأمر، لما تحتويه هذه المياه من ملوثات وعناصر ثقيلة وسامة، يمكن أن تسبب الكثير من الأمراض لاسيما السرطانية، للمواطنين عند استهلاكها.. منوهين إلى أن بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية تعد الأنهار بمثابة مجار مفتوحة لرمي النفايات والتخلص منها، مهما كانت نوعيتها أو خطورتها أو درجة سميتها..

وكشف آخرون أبرزهم د.خلدون البصام عن حدوث تحولات (دراماتيكية) في نوعية مياه نهري دجلة والفرات، وما تحتويه من ملوثات بمعدلات تفوق الحدود المسموح بها بأضعاف مضاعفة، بعد تخطيها مناطق معينة من وسط العراق وجنوبه (لاسيما الحلة والشنافية)، وطالب المشاركون بضرورة إجراء مسوحات ودراسات نوعية متواصلة لمياه الأنهار في عموم البلاد، وتحديد مسببات التلوث ووضع الحلول الجذرية لها.. والحاجة الملحة لاستكمال شبكة محطات معالجة المياه الثقيلة في المدن الواقعة على ضفافها..

والسيطرة على مياه البزل وعدم تصريفها إلى مياه دجلة أو الفرات بنحو عشوائي.

فرض رسوم كمركية على المنتجات الزراعية المستوردة

ترشيد المياه موضوع أمن وطني

وحث المشاركون في المؤتمر الجهات المعنية على ضرورة عد ترشيد استهلاك المياه، والتوعية بأهميتها والمحافظة عليها، من مواضيع الأمن الوطني الملحة.. مطالبين بإحداث تغييرات جذرية في طرق استهلاكها على الأصعدة المنزلية والخدمية والصناعية والزراعية..

وإدخال التقنيات الحديثة والمتطورة في هذه المجالات، بما يحد من استهلاك المياه ويقلل من الهدر فيها.. وشددوا على ضرورة مغادرة الطرق القديمة المستعملة في الزراعة والري، والتوسع في مجال الري بالتنقيط أو الرش وغيرها..

وإجبار القطاعات الصناعية والخدمية على اعتماد أساليب معالجة المياه وتدويرها..

مشددين على أهمية دور وسائل الإعلام في هذا المجال.. وطالبوا بالاستثمار الواعي للموارد المائية المضافة كالمياه الجوفية ومياه الأمطار والثلوج، واعتماد طرق غير تقليدية، منها ما يعرف بحصاد المياه (الاستفادة من مياه الأمطار من خلال استثمار كل قطرة ماء تهطل على الأرض لأغراض الري مثل عمل السدود والحواجز المائية وحفظ مياه الأمطار في باطن الأرض)، أو الزراعة بدون تربة، أو الزراعة المحمية، لترشيد استعمال المياه وتعزيز الموارد المائية المتاحة والحفاظ عليها.

حماية البيئة خط الدفاع الاول عن مستقبل العراقيين

مراجعة القوانين والتشريعات

وناشدوا الجهات المعنية في الدولة، لمراجعة القوانين والتشريعات البيئية المعتمدة، وتحديثها ومعالجة حالات القصور فيها لتتجاوب مع الوضع الحالي الذي تعيشه البلاد، واعتماد التشريعات الجديدة على أساس متطلبات التنمية المستدامة.. وأن تعتمد التشريعات البيئية الجديدة سياسة الجزرة والعصى.. وأن تكون الجهات الرسمية أول من يطبق الضوابط والمعايير البيئية ويلتزم بها.

وكشفوا عن انتشار الأمراض السرطانية لاسيما في مناطق جنوب العراق، من جراء تفاقم التلوث البيئي، مبينين ان الملوثات الهايدروكاربونية لا تقل خطراً عن الإشعاعية، كونها تسهم في إحداث طفرات جينية من شأنها إبطال وسائل الدفاع الطبيعية لدى الإنسان، وإصابته بالأمراض السرطانية وغيرها من الأمراض أو التشوهات الخطيرة.

حالات مشرقة

في المقابل برزت في المؤتمر العديد من الحالات المشرقة لاسيما تلك المتعلقة بمنطقة أهوار الحويزة والحمار والجبايش.. فقد أكد أكثر من باحث عودة مظاهر الحياة للأهوار، إذ تمت إعادة نحو (٦٠٪) من النباتات المائية التي كانت موجودة سابقاً، مع ظهور نباتات جديدة.. كما أكدت عودة الأهوار المسترجعة (إلى سابق عهدها إلى حد ما) من حيث عملها وتكوينها البايولوجي.. وإنها بدأت تستعيد دورها تدريجيا، كمناطق منتجة للغذاء، ولتفريخ الطيور والأسماك وحضانتها.. مطالبين بضرورة توفير الحماية بمختلف صورها، من حيث الحصة المائية المناسبة للعمل الحياتي، والمحافظة على الأهوار وما تتضمنه من أحياء، كونها بيئة متميزة وفريدة من نوعها ربما على صعيد العالم.

المبادرة الأمل

لكن ما بدد الكثير من ظلامية المشهد البيئي، جاء في مداخلة الباحث الاستشاري الزراعي د.حسين جابر عندما استعرض جوانب من مبادرة رئيس الوزراء نوري المالكي، المتضمنة برامج وطنية واعدة للاستثمار الأمثل للموارد المائية.. والتحرك الدولي والإقليمي الفاعل لحث دول الجوار على التعاون مع العراق وتوقيع اتفاقيات جديدة تضمن حقوقه المائية.. وإصلاح الواقع الزراعي وتطويره.. كاشفاً ان المبادرة تنطوي على ثلاثة محاور رئيسة، هي زيادة الإنفاق على الإنتاج الزراعي.. واستثمار أمثل للموارد المائية.. وتطوير الإنتاج الحيواني.. وإنه تم تخصيص مليار دولار تصرف على دفعتين لتمويل هذه المبادرة الرائدة.